

التوازن المستحيل في السياسة العراقية

النصريحات التي ادلى بها وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي وقال فيها "انه من غير الصائب انشاء تكتلات عرسية طويلة المدى، اعتراها العراقيون السياسيون بمثابة معارضة عارضة واصحة للمحاولات المبدولة حاليا لاحياء جبهة الصمود والتصدي، وما يعنيه ذلك من تطور لمستوى المواجهة مع الامبريالية الاميركية و "للسلام الاميركي" الذي يحرق ترتيبه وفق اتفاقات كامب ديفيد.

واذا ما ربطت هذه التصريحات بحملة من المظاهر الاخرى وخاصة افوال السفير العراقي في البحرين عن استعداد حكومته لارسال قواتها من اجل الدفاع عن ابيه دولة خليجية تتعرض "للتهديد" الخارجي، يتضح ان حكام العراق يستعدون في الوقت الحاضر للقيام بدور جديد ينفذون من خلاله اعلامهم القديمة في المهيمه والتوسع في تلك المنطقة. ولكن ما هي الاسباب الكامنة وراء هذا النهج ؟..

الخليج بتصادم، بل ان وزير الاعلام العراقي لم يعلن تصريحه بآية عبارات دبلوماسية حين قال "يمكن القول ان هناك التناقض" مصطلحا بين العراق الذي يسعى الى الخروج من الفلك السوفيتي وبين السعودية، اعتقد ان هناك التناقض مصالح بين هذه الدول (يقصد العراق والسعودية وايران) لانه لا ايران الثورة) في الوقت الذي يبرز فيه الانحياز السوفيتي شهواته بالنسبة الى نفط الخليج" (النهار العربي والدولي ١/٧٨/٧٨)

الاصيلة تتمثل في الدفاع عن التراث العربي ضد اي محتل، لان الجيوش العراقية سيفتح الاتحاد السوفيتي اذا احتل السعودية، وبدل هذه الدعوات الاقراضية كما تنتمى ان لا تستخدم هذه الخطاب الرنانة لاهلها، المواطن عن ان له ارضا محتلة بالفعل لا بالافتراض يتبنى رؤيته المقاتل العراقي بحارب لتحريرها. اما التلويح باحتلال سوفييتي (تصرح صدام حسين لرحال الاعلام الفرنسيين في ١٠/٢٠/١٩٧٨، وتصرح له في ١٠/٤/١٩٧٩ امام

بمنهم "الامر والعماله" لسنت الا مطيرا من مظاهر الصراع الاحصائي في العراق واسمائه الى صفوف الحرب الباردة نفسه وعودت معنى الاوضاع الراشدة في داخله. وحتى الامم المتحدة في ايلول ١٩٧٨، بعض الاخير من قبل حرب العراق هو الحرف من سبل الثورة السوفيتي الى هذه الاجهزة الخاصة بالتحليله دون ذلك "الاصنام" حردته الثورة الرسمية (حول التغير في صفوف القوات المسلحة) وصرح نائب رئيس الوزراء ان الامبريالية والثورة المعاصرة تطرح الى اعلى من سبب في هدم السنت في العراق الى مجلس عام الثورة (بمعنى حداد ١٠/٨/١٩٧٩) ويدين فان هذه الاتهام والانتهاكات المعاصرة نطل خص الحياه الساسه ما دام الديمقراطية عاشت عن الصرح، ودامت الكلمة العلميا تحدد عن اعين الحاضر. من ساسير الديمقراطية في هذا الطرف بالذات باعتبارها المطلب الاساسي للثورة الوطنية المعاصرة التي كانت اللوحيدة لتعامل النظام منها في المطاردات والاعتقالات والاضطهاد (خلال الشهور السنة الماضية) اصدرت منظمة القوى الدولية ثمانية بيانات عن القمع في العراق. آذار ١٩٧٩/٣١ و ٢٩/٧/١٩٧٨ و ٢٩/٧/١٩٧٨ عن "البيانات العربية".

تأييد اتفاقية لاربيندي شروطاً أساسياً لتسليح الشعب

أكد وارن كريستوفر سفير الخارجية الامريكى وزير صوماليا الى المغرب على دعم بلاده الحازم للملك الحسن الثاني والذي تعتبره احد اصنافها القدامى. و اضاف بان اسنخ على استعداد لمنح النظام العربي مساعدات عسكرية اضافية من اجل الدفاع عن ساداته الاسلاميين ولاحتظت اوساط دبلوماسية مطلعة في الرباط بان الرد الامريكى الذي يرافق كريستوفر زيارته للمغرب قد تم ايضا بمتركونستيل مساعد وزير الخارجية الامريكى لشؤون الشرق الاوسط، وروبرت موزر وزير الدفاع الامريكى لشؤون الشرق الاوسط والذي انتهى زيارته لعصر استمرت عدة ايام. وتستنتج هذه الاوضاع بان مشاركة هذين القوتين في الرد الامريكى هدفها استخدام المغرب لفرصة اية اجراءات قد يتخذها مؤتمر القمة العربي في مواجهة السياسة الاميركية او لزيادة عزل النظام المصري. والتمت مجلة الايكونوست اللندنية بان الادارة الاميركية قد اختارت على ما يبدو الوقت المناسب لاطلاق شروطها على الحسن الثاني بعد ان تكثرت فوان خسائر فادحة في حرب الجزائر.



وزعت وكالة الانباء العراقية بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ صورة صدام حسين التكريتي خلال استقباله لزوجته شاه ايران فرح دينا خلال زيارتها للعراق في اوج انعاشه الشعب الابرائي.

وإذا كانت مثل هذه الاحاديث انطلت على بعض الوطنيين قبل سبع سنوات، فلا نعتقد اليوم بإمكانية تكرار اللعبة. ومن المناسب ان نشير بعد كل هذا وذلك ان هذه المواقف لا تجد جذورها في العواطف والمواقف الايديولوجية "المستقلة"، بل ان هذه كلها ترتد اخيرا الى الواقع المادية العنيدة التي تقوى بان بلدا تزايد اعتماده على نظم التكنولوجيا والاستهلاك الرأسماليين ونمت في داخله طبقة رأسمالية واسعة لا يمتلك خيارا دوليا وعربيا وداخليا سوى هذا الخيار الذي لن يؤدي الا الى تقادم الازمة الداخلية للنظام والتي بدأت آثارها تظهر منذ اليوم.

ومن هذه المعطيات الاخيرة فقط يمكن لمن يريد ان يحلل اسباب تازم الوضع في العراق ان يسك برأس الخيط، فالقوى المعارضة للنظام العراقي، سواء الطبقات والفتات الاجتماعية او احزابها ومنظمتها السياسية والحماهيرية لم تتأسس بالامس، والحجج التي تسوقها الاجهزة الرسمية عن خلافات ناجمة عن اوضاع خارجية تقترض بالاطراف الاخرى الجهل بسياسة القيادة العراقية، ان احد الم مطالب النظام العراقي بان ينتهج خطا اشتراكيا علميا في هذا الطرف بالذات، ولم يطالبه احد بالتالي باعلان الحرب على النظام الرأسمالي العالمي انطلاقا من ادراك الطبقة العمالية لهذا النظام وضرورات تعبئة الطاقات ضمن برنامج وطني ديمقراطي. وما يحصل اليوم هو بدايات ارتداد عن هذا الخط الوطني العام اصلا نتيجة العوامل الداخلية التي سبق ذكرها. والواقع ان تفتت حزب البعث الى اجنحة وسقوط عناصر متزايدة من كوادره

مسكر طلابي، فلا نعتقد انه يطمئن المواطن العربي قدرا ما يثير الارتياح في اوساط المخابرات المركزية الاميركية التي اخترعت الكذبة الكبرى حول تهديد امن الخليج وهي التي تهدد امته صباح مساء.. بتصريحات رسمية وتحركات اساطيلها وبتشكيلها لقوى خارجية، تعلن دون مواربة بانها تستهدف احتلال حقول النفط. ويتزايد قلق الاوساط القومية التقدمية من سياسة النظام العراقي ازاء مختلف القضايا القومية وفي مقدمتها دورها السلبى للنشاط ضد جبهة الصمود والتصدي وموتير الشعب العربي. ونضج تحالفات شق الجديدة في لبنان ومحاوله شق جبهة القوى الوطنية بها، وموقفها العدائى من اليمن الديمقراطية ومن عدد متزايد من القوى التقدمية العربية.

خطر النموذج الساداتي

اذن بعد هذا كله، وبعد ان خبرت شعوبنا معنى الحديث عن "الموقف القومي المستقل" عن الدول العظمى يحق لنا التذكير بان "المؤمن" لا يلدغ من حجر مرتين. فبالامس فقط بدأ السادات رده بالحديث عن "وقف" لا غير "مع صديق" هو الاتحاد السوفيتي. وبالامس اكد السادات ان "تنوع مصادر السلاح" لا علاقه له بالموقف من الممسك الاثرتاكي، وبالامس فقط اشار السادات الى انه لن يتراجع عن خط ٢٣ يوليو... واليوم فان من يطالع الصحف العراقية لا بد ان يشعر بالقلق لان كثيرا من الاراء والاقتار المطروحة تذكر بالافتكار التي تداولتها الصحف المصرية منذ عام ١٩٧١، فالحديث عن اطاع "الدول الكبرى" في

والمناطق التي يتحدرون منها.

الانكفاء عربياً

ومنذ الان بدأت النتائج الاولى لتعزق القبة الحاكمة تتعكس على سياسة العراق العربية والدولية وعلى سياسته الاعلامية وتعامله مع معارضيه في الداخل. فالانكفاء عن المحرر الوطني العام في حركة التحرر العربية بدأ يطل برأسه من جديد واخفى الحديث عن اهمية مناق العمل القومي بين العراق وسوريا كحجر اساس في بعث الجبهة الشريفة ولم تفت المراقبين ملاحظة تحنّب السيد صدام حسين الالتقاء بالرئيس حافظ الاسد في قمة هافانا. وبدل ذلك بدأ الاردن يحتل دور "الان المدلل" للسياسة العراقية التي لا تتخل عليه بالمساعدات المالية كما لو كان الامر محاولة لخلق رديف يعوض عن التنسيق مع سوريا.

وبعد هذا كله من حق المواطن ان يطرح جملة تساؤلات، أبرزها لم يعلق دور العراق وثقله عن المساهمة في حركة التحرر العربية؟ الم يكن هذا السؤال نفسه مطروحا من قبل السلطات الرسمية في العراق على معارضيه؟ الم يعتبر الحكم العراقي معيار الوطنية والقومية، التوافق عن كل عمل جماهيري مستقل والامتناع عن معارضة السياسة الرسمية لان ذلك يعيق العراق عن "تأدية دوره القومي". وبالتالي "فان الموقف من الحكم العراقي هو عينه الموقف من القومية العربية؟" نعتقد ان الوقت حان للاجابة بكلمة صريحة. فبعيدا عن كل تضليل لا بد من القول بان بين الحديث عن القضية القومية وبين ممارسة سياسة قومية ففلا بون لا تردمه كل العبارات الطنانة.

اذ ان سخونة الاحداث، ك يبدو، اذابت الخلد من الحاجز المزدوج لمفهوم القضية القومية. ففي تصريح للسيد نعيم حداد نائب رئيس الوزراء بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٩ ظهرت احدى حثيثيات اتهام المتأمرين بانها (الاتصال بقوى اجنبية خارج الحدود). وظهر فيما بعد ان الجبهة المقصودة، رغم نفيها مرارا واعلاؤها الاستعداد للاشتراك في لجنة تحقيقية، هي جبهة عربية مجاورة. واذا بالحدود المصطنعة التي بررت تنظيم البعث على اساس قومي، واعتراف العراق بأنه مركز لتحرك كل تنظيمات الحزب في المنطقة العربية، تصح في هذه الحالة حدودا ثابتة للوطن وان اتصال بالخارج يندو "اتصالا بالاجنبي". وعوض ذلك فان السياسة القومية

يعترف انصار النظام العراقي وخصومه بان حزب البعث الحاكم في العراق "يمر باعق ازمة له طوال مسيرته الدورية المضطربة" حسب تعبير الصحفي البريطاني ديفيد هيرست في صحيفة الغارديان ٨/٥/١٩٧٩. ولا بد من التساؤل عن الاسباب التي تدفع صحفا واسع الاطلاع الى اطلاق مثل هذا الحكم. ان من المؤكد ان الاحداث الاخيرة التي وقعت في داخل الحزب الحاكم في العراق لم تكن الاولى من نوعها كما لم تكن استثناء في السلوب تعامل البعث مع خصومه. والمتعاون للوضع في داخل العراق لم ينسوا احداث ١٧/٣/١٩٧٣ وموامرة ناظم كزار لتقلّب نظام الحكم من الداخل كما لم ينسوا ان كل الاسباب التي ليعت بعد ١٧ تموز ١٩٧٨ زالت عن مسرح الاحداث اما "لتأمرها" او "لتعرضها لحادث مؤسف". لكن احداث تموز ١٩٧٩ ستترك آثارا اعمق بل شك على مسيرة الحكم العراقي من كل تلك الخلافات الداخلية السابقة ومحاولات التصور لان القائمة الاولى من المشاركين تضم حوالي ٥٠ عسكريا برتبة مقدم و ٧٠ عضوا من شعب الحزب في بغداد و ٣٢ عضوا من قيادات فروع الحزب في المحافظات وثمانية اعضاء من قيادة اتحادات العمال من بينهم رئيس الاتحاد وقائد فيلق عسكري (جريدة السفير اللبنانية ٢٩/٧/٧٩) فحسب بل لان هذا الانقسام يأت من طرف نظام المعارضة الداخلية واتخاذها ابعادا متمعة. ومظاهر متنوعة، طبقية وقومية ودينية ايضا. بل يمكن الجزم بان المحاولة التي سبقتها الاجهزة الرسمية في العراق ب "الانقلابية" نتج عن تحت ضغط هذه المعارضة المتمتعة ونتيجة احساس عدد متزايد من كوادر حزب البعث نفسه بان طريق ثلاثي انهيار والتصنيفات الديماغوجية لمعارضي السياسة القائمة، وهو ما درجت عليه اجهزة الاعلام، بل لا بد من احنا الراس امام العاصفة ومحاوله اجراء اصلاحات في نظام الحكم نقل من السخط الجماهيري الذي يجابهه. وليس عينا ان ثلاثة من بين من يقذف اليهم احكام الادماع هم من قادة اتحاد نقابات العمال الرسمي الذي وان ظل واجهة حكومية تسيطر عليها استرطاقية عمالية مفرمة بالانتماءات الا انه يعتبر جهازا اكثر تحسنا بالضغوط العمالية وتذمورات العمال الذين لا تخفي قطاعات واسعة منهم (وبخاصة في العمال الحكومية الكبيرة) ولاها للحزب الشيوعي العراقي. ويصح القول نفسه بالنسبة للانتماءات الطائفية لقائمية قادة "المحاولة"